

Distr.: General
16 October 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الدورة العاشرة

أتلانتا، الولايات المتحدة الأمريكية

11-15 كانون الأول/ديسمبر 2023

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت*

استرداد الموجودات

جمع المعلومات عن عمليات إعادة الموجودات على الصعيد الدولي،
بما في ذلك التحديات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة

مذكرة من الأمانة

ملخص

أعدت هذه الوثيقة وفقا لقرار مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2/9 المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي: متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد". وهي تقدم لمحة عامة عن عمليات استرداد الموجودات المسروقة وإعادتها على الصعيد الدولي، ورؤى ثاقبة للحالة الراهنة للممارسات التي اتبعتها الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من أجل إعادة تلك الموجودات إلى أوطانها عبر الحدود في الفترة بين عامي 2010 و2023.

* CAC/COSP/2023/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

021123 021123 V.23-19921 (A)



أولاً - مقدمة

- 1- إن الحاجة إلى توفير معلومات أفضل عن الممارسات المتبعة في مجال استرداد الموجودات على الصعيد الدولي شاغل أبرزه مرارا كل من الجمعية العامة، ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات⁽¹⁾.
- 2- وفي الفقرة 52 من الإعلان السياسي، الذي اعتُمد في دورة الجمعية العامة الاستثنائية من أجل مكافحة الفساد المعقودة في حزيران/يونيه 2021 (قرار الجمعية العامة دا-1/32)، شددت الجمعية العامة على الالتزام المشترك للدول الأعضاء بتعزيز وتوسيع نطاق جمع المعارف والبيانات العالمية بشأن استرداد الموجودات وإعادتها من خلال جمع وتبادل المعلومات عن التحديات والممارسات الجيدة، وكذلك عن حجم الموجودات المجمدة والمضبوطة والمصادرة والمعادة فيما يتعلق بجرائم الفساد، وعدد الحالات وأنواعها، حسب الاقتضاء، مع ضمان حماية البيانات الشخصية وحقوق الخصوصية.
- 3- وطلب المؤتمر، في قراره 2/9 المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي: متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد"، إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أو المكتب) أن يقوم، بالتنسيق مع مبادرة استرداد الموجودات المسروقة (مبادرة "ستار")، بتوسيع نطاق جمع المعارف والبيانات العالمية بشأن استرداد الموجودات وإعادتها من خلال جمع وتبادل المعلومات عن التحديات والممارسات الجيدة، وكذلك عن حجم الموجودات المجمدة والمضبوطة والمصادرة والمعادة فيما يتعلق بجرائم الفساد. وطلب المؤتمر أيضا إلى المكتب جمع معلومات عن عدد حالات إعادة الموجودات وأنواعها، حسب الاقتضاء، مع ضمان حماية البيانات الشخصية وحقوق الخصوصية، بالاستفادة من الجهود القائمة وفي حدود الموارد المتاحة.
- 4- وأعدت مبادرة "ستار"، في إطار مشروعها لجمع البيانات، ورقة ترسم خرائط لعمليات استرداد الموجودات المسروقة وإعادتها على الصعيد الدولي بموجب الاتفاقية، تضمنت تحليلا لعمليات إعادة عائدات الفساد على الصعيد الدولي التي جرت بين عامي 2010 و2019، وقد صدرت في شكل ورقة اجتماع (CAC/COSP/2021/CRP.12). وقد أعدت هذه الورقة بالاستناد إلى المعلومات التي جُمعت من خلال أنشطة التوعية المباشرة التي اضطلعت بها مبادرة "ستار"، فضلا عن الردود على مذكرة شفوية عممتها الأمانة في نيسان/أبريل 2020. وإجمالا، استندت الورقة إلى ردود مقدمة من 78 دولة وولاية قضائية.
- 5- وتماشيا مع هذه الولاية المحددة، أرسل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في نيسان/أبريل 2022 ونيسان/أبريل 2023 مذكرتين شفويتين يدعو فيهما الدول الأطراف إلى تقديم معلومات عن مشاركتها في عمليات إعادة الموجودات على الصعيد الدولي في الفترتين 2021-2020 و2023-2022 على التوالي، بما في ذلك عدد حالات إعادة الموجودات والمبالغ المعادة والأطراف والموجودات المعنية والتحديات المتعلقة بعملية إعادة الموجودات. وتضمنت المذكرتان الشفويتان استبيانين مفضّلين ردت عليهما 27 دولة طرفا (حتى 15 تموز/يوليه 2022) و30 دولة طرفا (حتى 30 تموز/يوليه 2023) على التوالي.
- 6- واستخدمت هذه الوثيقة كلا من الردود الواردة على المذكرة الشفوية التي عُمت في عام 2023 والمناقشات التي دارت خلال الدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة للفريق العامل المعني باسترداد الموجودات

(1) انظر الفقرة 20 من قرار الجمعية العامة 154/77 بشأن تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة؛ وانظر أيضا القرارات 3/6 و9/8 و9/2 التي اعتمدها المؤتمر. وتُثار هذه المسألة أيضا في منتديات الخبراء، وكثيرا ما تثيرها منظمات المجتمع المدني، مثلا في الاجتماع الدولي الثاني للخبراء بشأن إعادة الموجودات المسروقة، الذي عُقد في أديس أبابا في الفترة من 7 إلى 9 أيار/مايو 2019.

لتحديث المذكرة السابقة التي أعدتها الأمانة بشأن هذه المسألة (CAC/COSP/WG.2/2022/3). وتؤكد الردود الواردة إلى حد كبير الاتجاهات المستبانة في التقارير السابقة.

ثانياً - المنهجية

7- إن تقصي الانفصال الملحوظ بين الالتزامات الدولية الرفيعة المستوى بشأن استرداد الموجودات والممارسات الفعلية على الصعيد القطري يمثل أحد أهداف الجهود الجارية من أجل جمع البيانات عن الممارسات المتبعة والتقدم المحرز على الصعيد العالمي في الجهود الدولية الرامية إلى استرداد عائدات الفساد وإعادتها. وتوفير بيانات أفضل عن عمليات استرداد وإعادة الموجودات المتصلة بالفساد في جميع أنحاء العالم أمر يحقق أغراضاً متعددة، هي:

(أ) التعرف على الاتجاهات السائدة فيما يتعلق بكل من الممارسات المتبعة في عمليات استرداد الموجودات وإعادتها وأحجام تلك الموجودات؛

(ب) قياس التقدم المحرز صوب بلوغ الغاية 16-4 من أهداف التنمية المستدامة، التي تقتضي الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الموجودات المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة بحلول عام 2030؛

(ج) تعزيز الشفافية والمساءلة في عمليات استرداد الموجودات على الصعيد الدولي؛

(د) تحسين فهم التحديات والعوائق القائمة التي تعترض اقتفاء أثر الموجودات وضبطها ومصادرتها وإعادتها على الصعيد الدولي؛

(هـ) تقديم أمثلة على حالات شرعت فيها السلطات الوطنية في بذل جهود من أجل اقتفاء أثر الموجودات وضبطها ومصادرتها وإعادتها على الصعيد الدولي.

8- وبغية جمع المعلومات من الدول الأطراف عن مشاركتها في الجهود الدولية لاسترداد الموجودات بطريقة منهجية، أعدت ثلاثة استبيانات وعُيِّمت. وشجع الاستبيان الأول، الذي وضعته مبادرة "ستار"، السلطات على تبادل المعلومات بشأن الجهود الدولية لاسترداد الموجودات التي شاركت فيها بلدانها خلال الفترة 2010-2019. وفي ذلك الاستبيان، طُلب إلى السلطات أن تقدم معلومات عن عائدات الفساد الأجنبي التي جمعتها أو حجزتها أو صادرتها في ولايتها القضائية وأعادتها إلى بلد آخر، وكذلك معلومات عن أي عائدات فساد تلقتها بلدانها من بلد آخر كانت تلك الموجودات فيه. وجمعت أيضاً معلومات من بلدان بيَّرت عمليات استرداد الموجودات بسبل أخرى، منها مثلاً رفع دعوى قانونية لاسترداد عائدات الفساد في بلد ثالث أو القيام بدور الوسيط لتيسير عمليات إعادة الموجودات بين دولتين أخريين.

9- ولم يُدرج في نطاق الاستبيان سوى الحالات ذات العنصر الدولي، أي التي تتطوي على عائدات فساد نُقلت من بلد منشأ الموظف العمومي المعني إلى "دولة حائزة" مختلفة. وشمل جمع البيانات أيضاً حالات قامت فيها دولة المقصد بضبط عائدات الفساد الأجنبي أو مصادرتها بناء على تحقيق داخلي دون طلب خارجي من الدولة المتضررة من الفساد.

10- وركز الاستبيانان الثاني والثالث (انظر الفقرة 5 أعلاه) على العمليات المكتملة لإعادة الموجودات على الصعيد الدولي خلال الفترتين 2020-2021 و2022-2023 على التوالي، وتحديد العقوبات المتصلة بعملية إعادة الموجودات.

- 11- ولأغراض الاستبيانات المذكورة، اعتُبرت عمليات نقل الموجودات على الصعيد الدولي مباشرة إلى حكومة أجنبية أو إلى طرف ثالث، مثل منظمة دولية، عمليات إعادة مكتملة. ويمكن أن يتم هذا النقل بأي شكل، مثل التحويل البرقي المباشر إلى حساب حكومي أو النقل المادي للموجودات أو نقل حقوق الملكية القانونية أو الأسهم باستخدام حساب ضمان أو حساب استثماري.
- 12- وعلى الرغم من أن المعلومات التي جُمعت من خلال الاستبيانات قدمت رؤى متعمقة جديدة قيّمة بشأن مدى انتشار وحجم المشاركة في الجهود الدولية المبذولة لاسترداد الموجودات المتصلة بجرائم الفساد على الصعيد العالمي، فإن الحالات المبلغ عنها لا تعكس كل هذه الجهود ولا ينبغي اعتبارها حصراً شاملاً لجميع عمليات إعادة الموجودات على الصعيد الدولي بين عامي 2010 و2023. ولم تتضمن ردود بعض الدول سوى مجموعة مختارة من الحالات التي استوفت معايير هذه المذكرة، ولم تقدم بعض الدول رداً، وأشارت دول أخرى إلى أنها ربما تكون قد شاركت في عمليات من هذا القبيل ولكن المعلومات المطلوبة غير متاحة لديها للرد على الأسئلة الواردة في الاستبيانات.
- 13- وتعتمد الأمانة على المعلومات المقدمة من الدول الأطراف بشأن ما إذا كانت جميع الحالات المبلغ عنها تفي فعلاً بمعايير حالات استرداد الموجودات.
- 14- ولما كانت المعلومات قد جُمعت من دول تشارك بأدوار مختلفة في عملية استرداد الموجودات (بوصفها بلدان المنشأ أو بلدان موقع الموجودات أو بلداناً ثالثة مشاركة في العملية)، فقد أبلغت عدة دول أحيانا عن إجراء واحد متعلق بالاسترداد أو الإعادة. وفيما يتعلق بالأرقام الموجزة للموجودات المعادة المبيّنة في الجدول 5، أزيلت التكرارات يدويا، قدر الإمكان، حيثما قدمت الردود معلومات كافية تسمح بتحديثها⁽²⁾.

المصطلحات

- 15- فيما يلي تعريف للمصطلحات المستخدمة في هذه المذكرة وفقا لأغراضها:
- (أ) يُقصد بمصطلح "عائدات الفساد" العائدات الإجرامية ("أي ممتلكات متأتية أو متحصّلة عليها، بشكل مباشر أو غير مباشر، من ارتكاب جرم" (المادة 2 (هـ) من الاتفاقية)) المتأتية من ارتكاب جرائم فساد وفقا للاتفاقية (المواد 15-25)⁽³⁾، ويشمل ذلك قضايا غسل الأموال التي تتطوي على عمليات استرداد للموجودات على الصعيد الدولي وتكون فيها جرائم الفساد جرائم أصلية؛
- (ب) يُستخدم مصطلح "استرداد الموجودات على الصعيد الدولي" بأوسع معنى ممكن ليشمل أي عملية نقل على الصعيد الدولي لعائدات الفساد إلى دولة أخرى أو مالك شرعي سابق أو ضحايا تضرروا من الفساد في دولة أخرى؛
- (ج) يُقصد بمصطلح "بلد موقع الموجودات (الأموال)" البلد الذي توجد فيه عائدات الفساد أو الدولة التي توجد فيها تلك العائدات، ويُشار إلى ذلك البلد أو تلك الدولة أحيانا أيضا باسم "بلد المقصد" أو "الدولة الحائزة"؛

(2) غير أن إحصاءات الحالات الأخرى الواردة في هذه المذكرة تشمل العينة الكاملة للحالات المبلغ عنها على النحو الوارد في ردود الدول. وبما أن مستوى التفاصيل المقدمة في الردود مختلف، وتفاصيل الحالات المعروضة في ردود الدول المختلفة ليست دائما متطابقة تطابقا تاما فيما يتعلق بالتكرارات، فلم يكن من الممكن حذف التكرارات من الإحصاءات الموجزة دون تعسف في البت في إدراج رد على حساب رد آخر من بين ردود الدول.

(3) أي رشو الموظفين العموميين الوطنيين؛ رشو الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية؛ اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر من قِبل موظف عمومي؛ استغلال النفوذ؛ إساءة استغلال الوظائف؛ الإثراء غير المشروع؛ الرشوة في القطاع الخاص؛ اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص؛ غسل العائدات الإجرامية وإخفاؤها؛ إعاقة سير العدالة.

- (د) يُقصد بمصطلح "بلد المنشأ" بلد منشأ الموظف العمومي المعني. وعادة ما يكون البلد الذي وقعت فيه جريمة الفساد الأصلية ويُشار إليه أحياناً باسم "بلد المصدر" أو "الدولة الضحية"؛
- (هـ) "بلد العبور" هو البلد (بخلاف بلد المنشأ وبلد موقع الموجودات) الذي مرت عبره عائدات الفساد؛
- (و) "البلد الثالث" هو أي بلد آخر غير بلد المنشأ أو بلد موقع الموجودات؛
- (ز) يُستخدم مصطلحا "بلد المصدر" و"بلد المقصد" بالتبادل مع مصطلحي "بلد المنشأ" و"بلد موقع الموجودات"، على التوالي، وقد يصفان ولايات قضائية أو دولاً أو بلداناً بغض النظر عن مركزها السياسي.

ثالثاً - تحليل الردود

- 16- أبلغت البلدان والولايات القضائية الـ 47 التالية⁽⁴⁾ عن مشاركتها في عملية واحدة على الأقل لإعادة موجودات عبر الحدود تتعلق بعائدات فساد بين عامي 2010 و2023: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، إيطاليا، باكستان، البحرين، البرازيل، بروني دار السلام، بنغلاديش، بنما، البوسنة والهرسك، بيرو، ترينيداد وتوباغو، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، رومانيا، سلطنة عمان، سنغافورة، السويد، سويسرا، شيلي، الصين (على وجه التحديد هونغ كونغ، الصين، وماكاو، الصين)، فرنسا، الفلبين، قطر، فيرجيزستان، كازاخستان، كولومبيا، الكويت، لاوس، لبنان، لكسمبرغ، ليختنشتاين، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بما في ذلك الإقليم التابع للتاج جزري وجزيرة مان)⁽⁵⁾، منغوليا، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية.
- 17- وعلى مدى السنوات الثلاث عشرة الماضية، شاركت دول في جميع مناطق العالم في الجهود الرامية إلى إعادة عائدات الفساد. ويتزايد بسرعة عدد الدول التي تباشر قضايا لاسترداد الموجودات عبر الحدود تتعلق بعائدات الفساد. وأبلغ ما يقرب من نصف (48 في المائة) الدول التي قدمت ردوداً على أسئلة الدراسة الاستقصائية عن مشاركتها في قضية دولية واحدة على الأقل، إما مكتملة أو جارية، تتعلق بإرجاع موجودات من عائدات الفساد. بل إن عدد الدول التي أبلغت عن ضلوعها في عمليات تجميد للموجودات أو مصادرتها أو استردادها على الصعيد الدولي أعلى حتى من ذلك (72 في المائة أو 63 رداً من أصل 87 رداً من الردود الواردة على الاستبيانيين الأولين).
- 18- ومن بين الدول التي لم تبلغ عن مشاركتها في الجهود الدولية لاسترداد الموجودات، أفاد العديد من المجيبين بأنهم لا يستطيعون تقديم معلومات عن استرداد الموجودات، لأن البيانات المطلوبة غير متاحة.

(4) بلغ العدد الإجمالي للدول والولايات القضائية المجيبة 98، هي: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، إسواتيني، ألبانيا، أوغندا، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، ترينيداد وتوباغو، تشيكيا، تونس، الجزائر، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، الدانمرك، دولة فلسطين، رومانيا، سلطنة عمان، سلوفاكيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، الصين، العراق، غواتيمالا، غينيا - بيساو، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، فيرجيزستان، كازاخستان، الكرسي الرسولي، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، لاوس، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، ماليزيا، مصر، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريشوس، ميانمار، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان، فضلا عن جزري (المملكة المتحدة)، جزيرة مان (المملكة المتحدة)، غيرنسي (المملكة المتحدة)، ماكاو، الصين، هونغ كونغ، الصين، وسوف يُدرج تحليل للردود الواردة بعد 30 تموز/يوليه 2023 في المذكرات المقبلة. وللحصول على مزيد من المعلومات، انظر الملحق.

(5) لأغراض هذه المذكرة، أحصيت بيانات المملكة المتحدة والإقليم التابعين للتاج جزري وجزيرة مان كل على حدة.

وأوضحت ست دول لم تدرج أي معلومات عن حالات ذات صلة في ردها⁽⁶⁾ أن تلك الحالات قد تكون موجودة، ولكن المعلومات المتعلقة بجهود الاسترداد على الصعيد الدولي لم تُجمع بطريقة منهجية، في حين لم تقدم أي من الدول الأخرى أي معلومات عن سبب عدم الإبلاغ عن أي حالات. وأفادت عدة دول بأن إحصاءاتها الوطنية المتعلقة بالعائدات الإجرامية المتصلة بالبلدان الأخرى غير مصنّفة على أساس نوع الجرم، ولذلك لا يمكنها إدراج قائمة بالأموال المعادة أو المتسلمة ذات الصلة بجرائم الفساد. وأبلغت دولة واحدة⁽⁷⁾ عن مشاركتها في عدة قضايا جارية لاسترداد الموجودات، ولكنها أشارت إلى أنها قضايا سرية.

19- ومن بين أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لم يزد عدد البلدان التي أبلغت عن مباشرة جهود لاسترداد موجودات عبر الحدود زيادة كبيرة مقارنة بالعدد المبلغ عنه في التقرير عن الوقائع الصعبة المتعلقة باسترداد الموجودات، المعنون *Few and Far: The Hard Facts on Stolen Asset Recovery* لعام 2014 الذي تشاركت في نشره مبادرة "ستار" ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي⁽⁸⁾. ومن بين أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الـ 29 الذين ردوا على الاستبيانات، أبلغ 14 عضواً عن حالات إعادة للموجودات عبر الحدود منذ عام 2010، ولم يبلغ 15 عضواً عن أي معلومات عن حالات من هذا القبيل.

20- وفي حين أن المقصد النهائي للعائدات الإجرامية عادة ما يكون أكبر المراكز المالية العالمية أو الإقليمية، فإن الردود على الاستبيانات تبين أن عدداً يصل إلى 33 بلداً مختلفاً أو ولاية قضائية مختلفة من بلدان المقصد أو الولايات القضائية المختصة بالمقصد يشارك في مساعي التعاون الدولي الرامية إلى ضبط عائدات الفساد وإعادتها. ومما لا يثير الدهشة أن غالبية الردود التي أفادت بالمشاركة كبلدان مقصد أو ولايات قضائية مختصة بالمقصد كانت من البلدان المرتفعة الدخل (25 ولاية قضائية)، ولكن ثمانية بلدان متوسطة الدخل أفادت أيضاً بحالات شاركت فيها باعتبارها "بلدان موقع الموجودات". ومن بين البلدان التي أفادت بمشاركتها في حالات كبلدان منشأ ثمانية بلدان مرتفعة الدخل. وبنغلاديش هي البلد الوحيد من أقل البلدان نمواً الذي أبلغ عن مشاركته في عمليات لإعادة الموجودات على الصعيد الدولي.

21- ويوضح الجدول 1 الأدوار التي حددتها لنفسها الدول أو الولايات القضائية المجيبة في ردها باعتبارها ولايات قضائية مختصة بموقع الموجودات أو بالمنشأ أو رفعت دعاوى قانونية أو مختصة بموقع العبور، مع توزيعها حسب مستوى الدخل باستخدام تصنيفات مجموعة البنك الدولي. وإدراج دولة أو ولاية قضائية في فئة ما من الفئات المختلفة "للأدوار المضطلع بها في عمليات استرداد الموجودات" لا يستبعد إدراجها في فئة أخرى منها. فمن الممكن للدولة أو الولاية القضائية أن تبلغ عن مشاركتها في عدة فئات من هذا القبيل. والواقع أن تسعة بلدان شاركت في عمليات لإعادة موجودات عبر الحدود بوصفها دول موقع للموجودات في بعض الحالات ودول مصدر لعائدات الفساد في حالات أخرى على السواء⁽⁹⁾.

(6) تشيكيا، غينيا-بيساو، فنلندا، فييت نام، ليتوانيا، اليونان.

(7) تايلند.

(8) Larisa Gray and others, *Few and Far: The Hard Facts on Stolen Asset Recovery* (Washington, D.C., World Bank and OECD, 2014).

(9) الأردن، إيطاليا، بروني دار السلام، بنما، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، ماليزيا، مصر، الهند.

الجدول 1

الدور المحدد في عمليات إعادة الموجودات حسب مستوى الدخل

مستوى الدخل	الولايات القضائية المختصة بموقع الموجودات	الولايات القضائية المختصة بالمنشأ	الولايات القضائية التي رفعت دعاوى قانونية ^(أ)	الولاية القضائية المختصة بموقع العبور	الولايات القضائية المختصة بمنشأ الموجودات وموقعها على السواء
مرتفع	25	8	12	3	4
متوسط - الشريحة العليا	4	9	4	1	3
متوسط - الشريحة الدنيا	4	9	5	0	2
منخفض	0	0	0	0	0
المجموع	33	26	21	4	9

(أ) لم تشر كل الولايات القضائية في ردودها إلى ما إذا كانت قد رفعت دعاوى قانونية؛ ففي كثير من الحالات، اكتفت بذكر أنها "بلد المنشأ" أو "بلد موقع الموجودات".

22- وتضمنت الردود في مجملها معلومات عن 153 حالة لإعادة الموجودات تغطي الفترة 2010-2023. وأبلغت نيجيريا عن مشاركتها في أكبر عدد من عمليات إعادة الموجودات (19)، تليها الولايات المتحدة (11) وماليزيا (8)، والاتحاد الروسي وتونس ومنغوليا والمملكة المتحدة (6 لكل منها)، وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا وسنغافورة ولايتيا (5 لكل منها)⁽¹⁰⁾.

23- وهناك بعض التباين بشأن الكيفية التي قررت بها الدول تعريف القضايا في ردودها، منها على سبيل المثال ما إذا كانت إجراءات استرداد الموجودات المتعلقة بنفس المدعى عليه أو التي كانت جزءا من تحقيق أوسع نطاقا قد أبلغ عنها كحالات منفصلة أو لخصت في إطار قيد حالة واحدة. فعلى سبيل المثال، أبلغت ماليزيا في ردها عن ثماني عمليات مختلفة لإعادة موجودات تتصل باختلاس أموال من صندوق الثروة السيادي التابع لمؤسسة Malaysia Development Berhad خلال الفترة 2018-2023 باعتبارها ثماني حالات منفصلة، في حين لخصت الولايات المتحدة في ردها أربع عمليات تحويل برقية لأموال أعادتها إلى ماليزيا خلال الفترة 2019-2021 وعمليات إعادة اليخت الفاخر Equanimity من إندونيسيا إلى ماليزيا، التي ساعدت فيها الولايات المتحدة، كحالة واحدة.

الجدول 2

المشاركة في إعادة الموجودات على الصعيد الدولي

عدد الحالات المبلغ عنها	البلد المبلغ
6	الاتحاد الروسي، تونس، منغوليا، المملكة المتحدة
2	الأرجنتين، الأردن، إيطاليا، باكستان، بنما، البوسنة والهرسك، ترينيداد وتوباغو، جزري (المملكة المتحدة)، الجمهورية الدومينيكية، رومانيا، الصين ^(ب) ، فرنسا، ليختنشتاين، نيوزيلندا
3	أستراليا، البرازيل، بنغلاديش، بيرو، كولومبيا، الكويت، لبنان، مصر، الهند

(10) وذكرت الولايات المتحدة أن الحالات التي أبلغت عنها في ردودها على الاستبيانات ليست سوى أمثلة على حالات استرداد عائدات الفساد الأجنبي وإعادتها، ومن ثم فهي لا تشكل جميع عمليات المصادرة المتصلة بالفساد الأجنبي التي شاركت فيها الولايات المتحدة خلال تلك الفترة الزمنية.

عدد الحالات المبلغ عنها	البلد المبلغ
1	البحرين، بروني دار السلام، جزيرة مان (المملكة المتحدة)، سلطنة عمان، السويد، شيلي، الفلبين، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، لكسمبرغ، هنغاريا
5	جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، سنغافورة، لاتفيا
4	سويسرا ⁽¹⁾
8	ماليزيا
19	نيجيريا
11	الولايات المتحدة

- (أ) ذكرت سويسرا أن عمليات الإعادة التي أبلغت عنها في الاستبيانات لا تمثل لمحة عامة شاملة لقضاياها المتعلقة باسترداد الموجودات، لأن الإحصاءات المتعلقة بإعادة الموجودات المتصلة بعائدات الفساد غير متاحة. وبدلاً من تقديم معلومات إضافية عن الموجودات المعادة أو المصادرة منذ عام 2010، أشارت السلطات إلى أن "سويسرا قد أعادت خلال السنوات الثلاثين الماضية أكثر من بليون دولار إلى السكان الذين نُهبَت منهم تلك الأموال من خلال عمليات تفاوض وتوقيع اتفاقات تحكم التصرف النهائي في الموجودات مع تركمانستان وكازاخستان ونيجيريا، من بين دول أخرى".
- (ب) بما في ذلك ماكو، الصين، وهونغ كونغ، الصين.

24- ومن بين بلدان موقع الموجودات، أبلغت الولايات المتحدة عن أكبر قدر من عائدات الفساد الأجنبي المصادرة والمضبوطة والمعادة إلى بلدان أخرى. وأبلغت سويسرا وجرزي (المملكة المتحدة) وسنغافورة وليختنشتاين أيضاً عن حالات إعادة موجودات كبيرة القيمة من بلدان موقع الموجودات إلى بلدان المنشأ (انظر الجدول 3). وتجدر الإشارة إلى تزايد عدد حالات إعادة الموجودات عبر الحدود المبلغ عنها وارتفاع مستوى مشاركة البلدان في هذه الحالات في جميع مناطق العالم.

الجدول 3

قيمة الموجودات المعادة المبلغ عنها حسب بلدان موقع الموجودات⁽¹⁾
(بدولارات الولايات المتحدة)

البلد المبلغ	القيمة التراكمية
الولايات المتحدة	1 828 023 940
سويسرا	386 600 000
جرزي (المملكة المتحدة)	328 241 000
سنغافورة	319 457 738
ليختنشتاين	203 142 811

- (أ) لا يتضمن هذا الجدول عمليات إعادة الموجودات الجارية أو غير المكتملة. ولم تشر كل الولايات القضائية دائماً في ردها إلى ما إذا كانت قد رفعت دعاوى قانونية؛ ففي كثير من الحالات، اكتفت بذكر أنها "بلد المنشأ" أو "بلد موقع الموجودات".

الجدول 4

قيمة الموجودات المعادة المبلغ عنها حسب بلدان المنشأ⁽¹⁾

(بدولارات الولايات المتحدة)

البلد المبلغ	القيمة التراكمية
الاتحاد الروسي	314 860 825
البرازيل	82 198 770
تونس (ج)	138 360 000
ماليزيا (ب)	1 254 376 223
نيجيريا	1 205 341 754

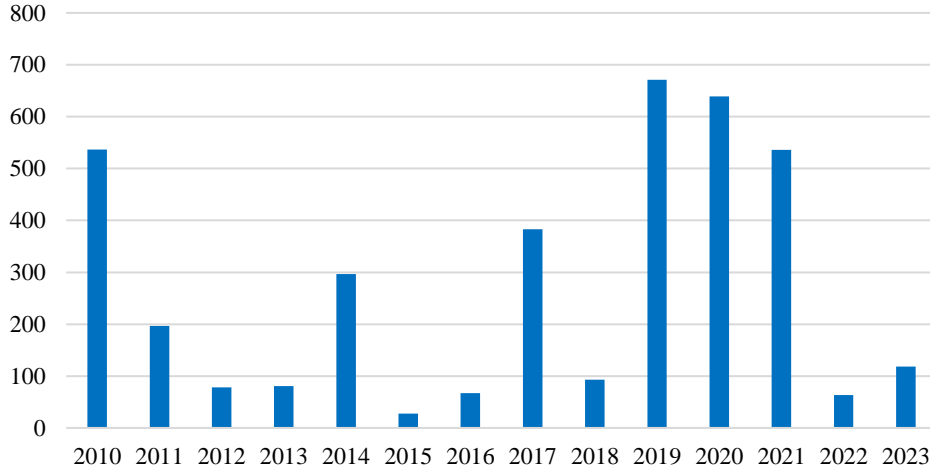
- (أ) لا يتضمن هذا الجدول عمليات إعادة الموجودات الجارية أو غير المكتملة.
- (ب) يشمل هذا الرقم 739 723 758 دولاراً من الموجودات المعادة التي أبلغت عنها ماليزيا بالإضافة إلى مبلغ 452 363 000 دولاراً أعيد إلى ماليزيا في أيار/مايو 2021، وقد أفاد بتلك الواقعة البلد الذي أعاد ذلك المبلغ، وهو الولايات المتحدة. كما أفادت ماليزيا في ردها بأن قيمة اليخت الفاخر المعاد 'Equanimity' قد قُومت بسعر بيعه، وهو 126 مليون دولار، وهو أدنى من ثمن شرائه البالغ 250 مليون دولار.
- (ج) لا تتضمن القيمة المدرجة للموجودات التي أُفيد بإعادتها إلى تونس إلا معلومات مستمدة من الردود الواردة على استبيان نيسان/أبريل 2020.

25- ومن بين بلدان المنشأ، أبلغت ماليزيا ونيجيريا عن تسلمهما أكبر مقادير من الموجودات المتصلة بالفساد من ولايات قضائية أجنبية (انظر الجدول 4). وأبلغت ماليزيا عن ثماني حالات لتسلم موجودات أعيدت إليها، جميعها تتصل بقضية صندوق مؤسسة 1Malaysia Development Berhad وتبلغ قيمتها الإجمالية ما يربو عن 1,2 بليون دولار خلال الفترة 2018-2023⁽¹¹⁾. وأفادت نيجيريا بأنها تلقت مبلغاً مقداره 1.2 بليون دولار يمثل عائدات فساد أعيدت إليها.

26- ويبين الشكل الأول والجدول 5 القيم المجمعة للموجودات المعادة بين عامي 2010 و2023 التي أبلغت عنها الدول. والحالات المبلغ عنها والقيم الإجمالية هي أمثلة تقدم لمحة عن الجهود الدولية المبذولة لاسترداد الموجودات المتصلة بجرائم الفساد؛ فهي ليست شاملة ولا تجسد كل الجهود التي بُذلت خلال ذلك الإطار الزمني.

(11) لا يشمل الرقم التسوية التي وافق بموجبها غولدمان ساكس على دفع ما يقرب من 3 بلايين دولار من الغرامات للسلطات في بلدان متعددة تتعلق باتهامات وُجّهت بموجب قانون مكافحة ممارسات الفساد في الخارج المعمول به في الولايات المتحدة، والتي استعادت ماليزيا من خلالها موجودات. كما أنه لا يتضمن تسوية منفصلة بقيمة 3,9 بلايين دولار توصل إليها الفرع الماليزي لغولدمان ساكس مع حكومة ماليزيا في تموز/يوليه 2020.

الشكل الأول

القيمة المجمعة للموجودات المعادة على مدار الزمن
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

ملحوظة: لا تستند القيم المدرجة إلا إلى البيانات المستمدة من الاستبيانات، مع استبعاد التكرارات حيثما استُبينت، واستُخدمت أرقام سنوية لعمليات إعادة على مدى سنوات متعددة. وبالإضافة إلى ذلك، أُشير في الاستبيانات إلى عمليات إعادة تبلغ قيمتها 540 119 795 دولارا، ولكن بدون تاريخ، لذلك لم تُدرج في الشكل.

الجدول 5

القيمة الإجمالية لعمليات إعادة الموجودات المتعلقة بعائدات الفساد المبلغ عنها، 2010-2023^(أ)
(بدولارات الولايات المتحدة)

القيمة التراكمية	عمليات إعادة الموجودات المبلغ عنها
4 114 938 949	الاستبيان الأول (نيسان/أبريل 2020)
47 279 839	الاستبيان الثاني (نيسان/أبريل 2022)
207 805 407	الاستبيان الثالث (نيسان/أبريل 2023)
4 370 024 195	المجموع

(أ) استُبعدت التكرارات (حيثما استُبينت)؛ واستُبعدت أي حالة كان تاريخ انتهائها سابقا لعام 2010.

نتائج الاستبيانات

27- تورد الفقرات من 28 إلى 40 أدناه نتائج الاستبيانات الثلاثة، مع التركيز على التحليل الكمي لفرادى الأسئلة التي أدرجت في الاستمارات من أجل الإبلاغ عن عمليات إعادة الموجودات المكتملة.

استهلال إجراءات ضبط الموجودات

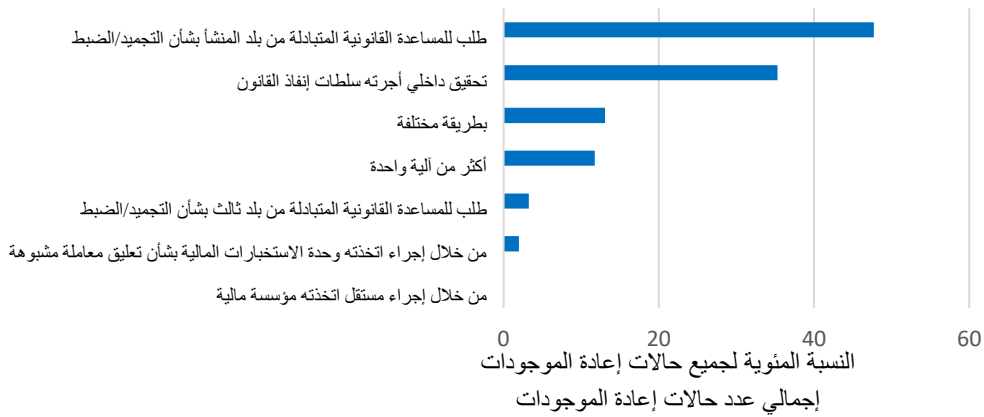
28- يبرز تحليل المعلومات المتعلقة بكيفية استهلال إجراءات ضبط الموجودات في الحالات المبلغ عنها أهمية الجهود الاستباقية التي تبذلها بلدان المقصد لتعقب المكاسب المتأتية من جرائم الفساد الأجنبي من أجل النجاح في إعادة الموجودات. وقد استُهلّت نحو 48 في المائة من عمليات ضبط الموجودات بطلب المساعدة القانونية المتبادلة من بلد منشأ الموظف العمومي المعني، وهو طلب يقدم وفقا للإجراءات "التقليدية"

لاسترداد الموجودات عبر الحدود، من الولاية القضائية المختصة بالمنشأ إلى الولاية القضائية التي خبئت فيها عائدات الفساد.

29- ومن النتائج المثيرة للدهشة أن حوالي 35 في المائة من جميع الحالات (54 من أصل 153) قد بدأت بتحقيق على الصعيد الداخلي أجرته سلطات إنفاذ القانون دون طلب من الخارج. ويمكن أن يكون ذلك مؤشراً على أن الإجراءات الاستباقية التي تتخذها المراكز المالية لإغلاق الملاذات الآمنة للأموال المتأتية من الفساد ولحماية نظمها المالية من إساءة الاستخدام فعالة، وأن تلك الإجراءات تؤدي دوراً حاسماً في تحقيق أهداف الاتفاقية.

الشكل الثاني

طريقة استهلال إجراءات ضبط الموجودات المذكورة في حالات إعادة الموجودات المبلغ عنها



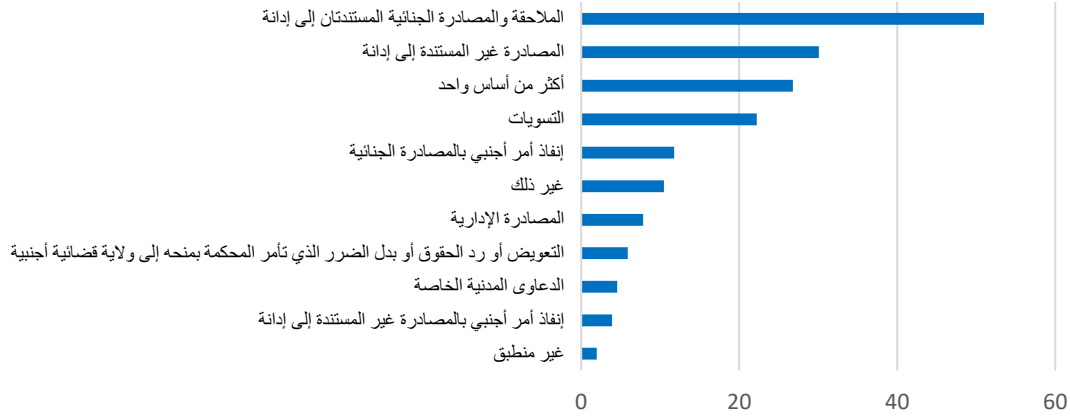
الأساس القانوني لاسترداد الموجودات

30- ظلت عمليات المصادرة الجنائية المستندة إلى إدانة أشيع الآليات القانونية ذكراً في مساعي استرداد الموجودات عبر الحدود، حيث استخدمت في أكثر من نصف جميع الحالات المبلغ عنها (51 في المائة) تليها عمليات المصادرة غير المستندة إلى إدانة (30 في المائة) فالتسويات (22 في المائة). وفي 27 في المائة من الحالات، اختير أكثر من خيار واحد كأساس قانوني للحالة المعنية.

31- ومع تزايد عدد الدول المشاركة في عمليات استرداد الموجودات عبر الحدود، أصبح الاعتراف بالأحكام القضائية وأوامر المصادرة الأجنبية وإنفاذها أكثر أهمية لتجنب الازدواجية في جهود إنفاذ القوانين. وقد انطوى ما مجموعه 12 في المائة من حالات إعادة الموجودات على إنفاذ أوامر مصادرة جنائية أجنبية، بينما لم تزد نسبة الحالات المنطوية على إنفاذ أوامر مصادرة أجنبية لا تستند إلى إدانة على 4 في المائة. وتلك النتائج، مقترنة بالإجابات على الأسئلة المتعلقة بالعوائق أمام استرداد الموجودات (انظر القسم الرابع)، حيث سُلِّط الضوء على المشاكل المتصلة بإنفاذ أوامر المصادرة غير المستندة إلى إدانة في الولايات القضائية الأجنبية باعتبارها من بين أشيع العوائق المذكورة، توحي بأن هذه المسألة تتطلب مزيداً من الاهتمام، سواء على صعيد السياسات الدولية أو في إطار الإصلاحات الداخلية والمساعدة التقنية ذات الصلة.

الشكل الثالث

الأساس القانوني المذكور لاسترداد الموجودات عبر الحدود



النسبة المئوية لجميع حالات إعادة الموجودات
إجمالي عدد حالات إعادة الموجودات = 153

الأساس القانوني للتعاون الدولي

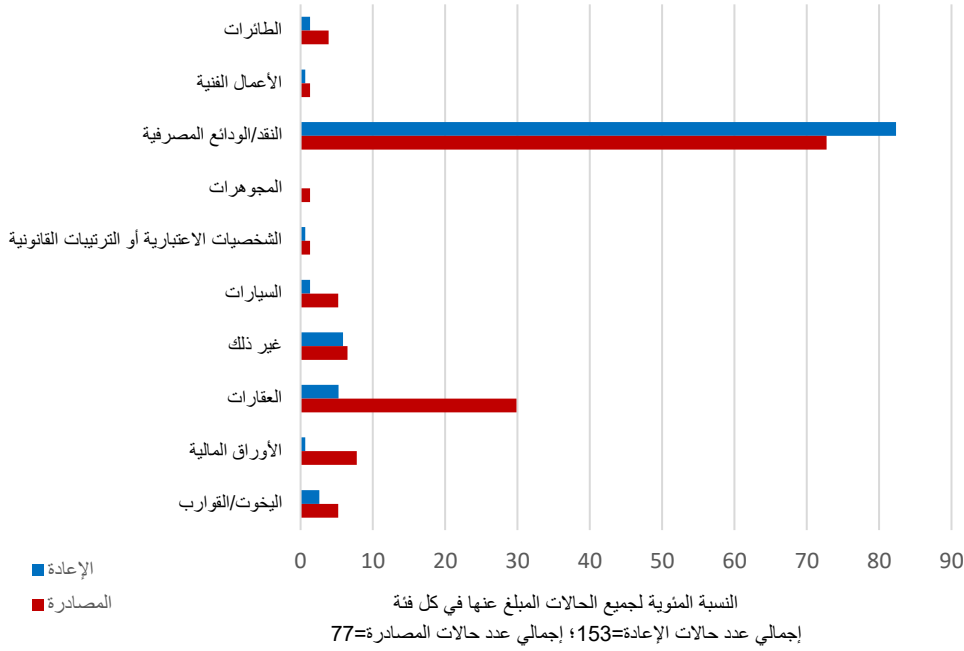
32- تضمنت الاستبيانات سؤالاً يتعلق بالأساس القانوني للتعاون الدولي المتصل بعمليات إعادة الموجودات على الصعيد الدولي. وأظهرت الردود أن الاتفاقية كثيراً ما تُستخدم كأساس قانوني للدول المشاركة في عمليات استرداد الموجودات على الصعيد الدولي، حيث أُبلغ عن استخدامها في 67 حالة من أصل 153 حالة (44 في المائة).

نوع الموجودات وقت مصادرتها وإعادتها

33- أظهرت الردود على سؤال يتعلق بنوع الموجودات وقت مصادرة عائدات الفساد وإعادتها أن الموجودات كانت تتخذ، في معظم الحالات، شكل نقود أو ودائع مصرفية (82 في المائة وقت الإعادة و72 في المائة وقت المصادرة). وكانت العقارات هي ثاني أشيع نوع من الموجودات ذكراً (5 في المائة وقت الإعادة و29 في المائة وقت المصادرة). وشملت الأنواع الأخرى المدرجة من الموجودات كلا من الأوراق المالية واليخوت والطائرات والكيانات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية والأعمال الفنية. وشمل العديد من الحالات إجابات متعددة على هذا السؤال.

الشكل الرابع

نوع الموجودات وقت مصادرتها وإعادتها



34- إن الشكل الغالب للودائع المصرفية في الجهود المبذولة لاسترداد الموجودات على الصعيد الدولي التي شملتها الدراسات الاستقصائية يمكن أن يكون متصلا بنسبة أعلى لمعدل الكشف عن تلك الموجودات، لأن القطاع المصرفي يخضع عموما لضوابط تنظيمية رقابية بموجب قواعد مكافحة غسل الأموال أكثر صرامة من الضوابط التي تخضع لها قطاعات الاقتصاد والنظم المالية الأخرى المحتكة بالعائدات الإجرامية. كما أن الإشارة المتكررة نسبيا إلى العقارات في مرحلة المصادرة في عمليات إعادة الموجودات تبرز أيضا أهمية زيادة اللوائح التنظيمية المناهضة لغسل الأموال في ذلك القطاع، إلى جانب جهود أخرى لمكافحة الفساد مثل التعاون مع الجمعيات العقارية وإنشاء سجلات عقارية تتضمن معلومات عن المالكين المنقوعين من العقارات في الأماكن المرغوبة.

وجود اتفاق لصرف الأموال المعادة

35- تجيز الفقرة 5 من المادة 57 من الاتفاقية للدول المشاركة في إعادة عائدات الفساد أن تنتظر أيضا بوجه خاص في إبرام اتفاقات أو ترتيبات متفق عليها، تبعا للحالة، من أجل التصرف نهائيا في الممتلكات المصادرة. وأفادت الدول، التي أبلغت عن مشاركتها في عمليات إعادة الموجودات عبر الحدود، بعدم إبرام أي اتفاق بشأن استخدام أو صرف الأموال المعادة في أقل من نصف عدد تلك الحالات بقليل (46 في المائة) وبوجود شكل ما من أشكال الاتفاق في هذا الشأن في حوالي 38 في المائة من الحالات. وفي سبع حالات (5 في المائة)، جرى تقاسم الموجودات بين الأطراف في إطار اتفاق لتقاسمها.

الجدول 6

أنواع الاتفاقات المبرمة لصرف الأموال المعادة

النسبة المئوية	العدد	الاتفاق
37,91	58	أي آلية اتفاق ⁽¹⁾
15,03	23	اتفاق مبرم بموجب الفقرة 5 من المادة 57 من اتفاقية مكافحة الفساد
4,58	7	اتفاق لتقاسم الموجودات
24,18	37	نوع آخر من الاتفاقات
45,75	70	لا يوجد اتفاق
-	153	مجموع عدد الحالات المبلغ عنها

(أ) يمكن اختيار إجابات متعددة على هذا السؤال. ويبين بند "أي آلية اتفاق" عدد الردود التي أدرجت على الأقل خياراً واحداً من الخيارات الثلاثة (اتفاق مبرم بموجب الفقرة 5 من المادة 57 من اتفاقية مكافحة الفساد/اتفاق لتقاسم الموجودات/نوع آخر من الاتفاقات).

36- ولوحظ أن المعلومات التي أتاحت للجمهور العام عن إعادة عائدات الفساد كانت محدودة في معظم الحالات. ولا يصدر سوى عدد قليل من الدول التي توجد فيها موجودات نشرات صحفية بصفة روتينية عندما تصدر نهائياً في ولايتها القضائية أموالاً متأتية من جرائم فساد أجنبي، أو عندما تحول أموالاً إلى دولة المنشأ في حال إعادة الموجودات إليها⁽¹²⁾.

وجود تحقيقات متوازية في كل من بلد المنشأ وبلد موقع الموجودات

37- يسلط المبدأ التوجيهي 8 من مجموعة المبادئ التوجيهية لتحقيق الكفاءة في استرداد الموجودات المسروقة الضوء على التحقيقات المتوازية بوصفها ممارسة جيدة:

يُصَدِّق إجراء تحقيقات متوازية أو مشتركة أو متزامنة بطريقة أخرى القيام بالتحقيق في وقائع تشكل جرائم جنائية في الولايات القضائية المعنية في وقت واحد. ومن ثم، فإن إجراء تحقيقات متزامنة في الحالات المعقدة التي تشمل ولايتين قضائيتين أو أكثر يتيح الجمع بين خبرات التحقيق المتاحة لدى الولايات القضائية المعنية لتكامل كل منها جهود الجهات الأخرى⁽¹³⁾.

38- وأشار أيضاً في التقرير الختامي لاجتماع الخبراء الدولي الثاني بشأن إعادة الموجودات المسروقة⁽¹⁴⁾ إلى أهمية إجراء تحقيقات متوازية في كلتا الولايات القضائية المشاركتين في جهود استرداد الموجودات. ولفهم دور التحقيقات المتوازية فهما أفضل، تضمنت الاستبيانات سؤالاً عما إذا كان هناك تحقيق أو ملاحقة قضائية بشأن الحالة في بلد المنشأ أو في بلد موقع الموجودات أو في كليهما.

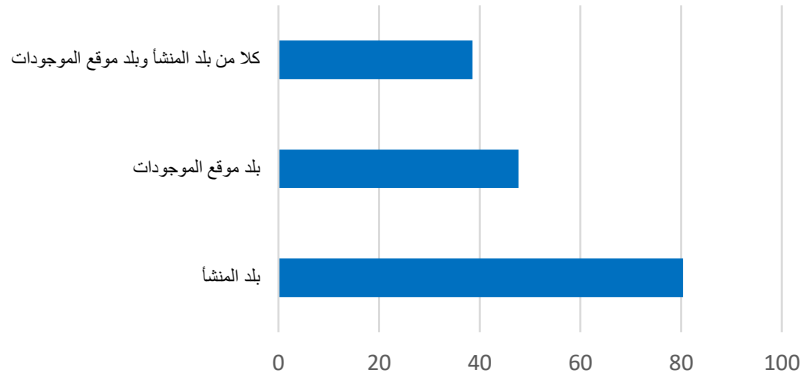
(12) انظر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *A Net for All Fish: Confiscated asset returns and the United Nations Convention against Corruption*، (فيينا، 2023).

(13) انظر <https://star.worldbank.org/star/publication/management-returned-assets>

(14) الرابط الشبكي: www.unodc.org/unodc/en/corruption/meetings/addis-egm-2019.html

الشكل الخامس

التحقيقات في بلدان المنشأ وبلدان موقع الموجودات



39- أفادت الدول بإجراء تحقيقات في بلد المنشأ بالنسبة لأكثر من 80 في المائة من عمليات إعادة الموجودات المبلغ عنها، بينما انطوى نصف حالات إعادة الموجودات المبلغ عنها تقريبا (48 في المائة) على تحقيقات في بلد موقع الموجودات، وأفيد في حوالي 39 في المائة من الحالات بإجراء تحقيقات في كلا البلدين.

40- وارتفع معدل النجاح في عمليات الإعادة نتيجة لإجراء تحقيقات متوازنة إنما هو حقيقة تدعم أيضا التوصية بأن تتعاون البلدان عبر الولايات القضائية وتبدأ تحقيقات في كل من بلد المنشأ وبلد موقع الموجودات للمكاملة بين جهود أجهزة إنفاذ القانون. ويبرز المعدل المرتفع للتحقيقات في بلدان موقع الموجودات كذلك أهمية اتخاذ إجراءات استباقية لملاحقة عائدات الفساد الأجنبي.

رابعاً- التحديات المتعلقة باسترداد الموجودات على الصعيد الدولي

41- قدم الاستبيانان الأول والثالث قائمة تتضمن 25 عاملا يمكن أن تمثل عوائق أو تحديات أمام استرداد الموجودات على الصعيد الدولي عبر مختلف مراحل العملية⁽¹⁵⁾. وطلب إلى السلطات التي ردت على أسئلة الدراسة الاستقصائية أن تبين إلى أي مدى تمثل هذه العوامل عوائق تعترض النجاح في استرداد عائدات الفساد بناء على تجارب بلدانها ومشاركتها السابقة في جهود الاسترداد على الصعيد الدولي. واستخدم مقياس متدرج من 1 إلى 5 في هذا الشأن، وتدل الدرجة 1 على أن العامل لا يشكل عائقا على الإطلاق، أما الدرجة 5 فهي تدل على أن العامل يشكل عائقا رئيسيا.

42- وعلى الرغم من أن استخدام نظام تحديد الدرجات لم يسمح للبلدان بتقديم مزيد من التفاصيل عن تجاربها، فإنه وفر بالفعل مؤشرا أوليا واضحا على العوائق الرئيسية التي لا تزال قائمة. ورد ما مجموعه 73 دولة، كليا أو جزئيا، على القسم المتعلق بالعوائق أمام استرداد الموجودات من الاستبيان الأول⁽¹⁶⁾. ورد ما مجموعه 22 دولة، كليا أو جزئيا، على نفس القسم من الاستبيان الثالث.

(15) لم يتضمن الاستبيان الثاني، الذي وُزِعَ في نيسان/أبريل 2022، أي أسئلة بشأن العوائق أمام استرداد الموجودات. انظر أيضا بشأن هذا الموضوع (Washington, D.C., World Bank, 2011) *An Analysis of the Key Barriers and Recommendations for Action*.

(16) لم تتضمن الردود المقدمة من أيرلندا وباراغواي وبلغاريا والبوسنة والهرسك وبيلاروس وسويسرا واليابان أي معلومات عن العوائق أمام استرداد الموجودات.

43- وتستند المراتب الواردة في الجدولين 7 و8 أدناه إلى متوسط الدرجات التي حددتها السلطات القطرية التي أجابت على الاستبيان الأول. ومن ثمّ، يشير ارتفاع المرتبة إلى أن عددا أكبر من المجيبين يعتبر العامل عائقا كبيرا أمام جهودهم الرامية إلى استرداد الموجودات⁽¹⁷⁾.

الجدول 7

العناصر التي اعتُبرت عوائق رئيسية أمام استرداد الموجودات على الصعيد الدولي (الاستبيان الأول)

المرتبة	العائق	متوسط الدرجات (من 5)	عدد المجيبين ⁽¹⁾
1	التعاون الدولي: عدم الاستجابة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة أو رفضها بشكل أوسع من اللازم من قبل بلد موقع الموجودات	3,14	64
2	التحقيقات واقتفاء أثر الموجودات: صعوبات في تحديد هوية المالك المنتفع من عائدات الفساد المشتبه فيها والتحقق منها	3,13	68
3	التجميد والحجز والمصادرة: صعوبات في إثبات الصلة بين الموجودات والجريمة الجنائية	3,03	68
4	التعاون الدولي: المشاكل المتصلة بإنفاذ أوامر المصادرة غير المستندة إلى إدانة في ولاية قضائية أجنبية	3,00	50
5	التجميد والحجز والمصادرة: الاختلافات في متطلبات الإثبات ومعاييرها بين النظم القانونية	2,94	66

(أ) رد على ذلك ما مجموعه 73 دولة.

الجدول 8

العناصر الأقل احتمالا لأن تشكل عوائق أمام استرداد الموجودات على الصعيد الدولي (الاستبيان الأول)

المرتبة	العائق	متوسط الدرجات (من 5)	عدد المجيبين ⁽¹⁾
1	التنسيق الداخلي: عدم وجود إطار فعال لتبادل المعلومات بين مختلف الوكالات الحكومية	1,79	68
2	التجميد والحجز والمصادرة: عدم توافر آليات تجميد فعالة	1,82	66
3	التنسيق الداخلي: تداخل المسؤوليات بين مختلف الوكالات الحكومية أو عدم وضوحها	1,83	65
4	التحقيقات واقتفاء أثر الموجودات: الافتقار إلى أدوات تحقيق قانونية فعالة	2,05	64
5	التجميد والحجز والمصادرة: عدم توافر تدابير للمصادرة القائمة على القيمة المعادلة	2,08	59

(أ) رد على ذلك ما مجموعه 73 دولة.

44- وترى الدول أن هناك عاملين يشكلان عائقين إشكاليين بوجه خاص يعترضان النجاح في استرداد الموجودات على الصعيد الدولي بموجب الفصل الخامس من الاتفاقية، وهما: عدم الاستجابة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة أو رفضها بشكل أوسع من اللازم من قبل بلد موقع الموجودات والصعوبات في تحديد هوية المالك المنتفع من عائدات الفساد المشتبه فيها والتحقق منها. ويشير العائق الأول إلى أن الحاجة ما زالت شديدة إلى دعم الدول في مجال التعاون الدولي طوال عملية استرداد الموجودات، وأن من الضروري بشدة بالمثل تحسين كفاءة عملية المساعدة القانونية المتبادلة وزيادة فعالية التعاون غير الرسمي قبل بدء أي عملية للمساعدة القانونية

(17) فيما يتعلق بأوكرانيا وبوتسوانا، قدمت وكالات مختلفة ردودا متعددة على القسم المتعلق بالعوائق أمام استرداد الموجودات من الاستبيان. وحيثما تباينت الدرجات، ضُمّت الردود المتعددة لكل بلد عن طريق اختيار القيمة الأعلى.

المتبادلة. ويؤكد العائق الثاني أحد الأسس التي استند إليها قرار المؤتمر 7/9، وهو أن الافتقار إلى شفافية الملكية الانتقاعية يشكل عائقاً رئيسياً أمام تحقيق الأهداف المحددة في الفصل الخامس من الاتفاقية.

45- وتؤكد البيانات التي جُمعت من الاستبيان الثالث إلى حد كبير النتائج التي خلصت إليها الدراسة الاستقصائية الأولى، وتسلسل الضوء على أن العوائق أمام استرداد الموجودات ظلت دون تغيير إلى حد كبير منذ إصدار ورقة الاجتماع CAC/COSP/2021/CRP.12.

46- ومن بين جميع العوامل الـ25 المدرجة في الاستبيانين، تصدّر العوامل التي شهدت أكبر تباين في الدرجات عاملان يتعلّقان بالمصادرة غير المستندة إلى إدانة ("عدم توافر نظم للمصادرة غير المستندة إلى إدانة" و"عدم القدرة على تنفيذ الأوامر الأجنبية غير المستندة إلى إدانة بسبب عدم وجود نظم داخلية للمصادرة غير المستندة إلى إدانة") ويليهما عاملان يتعلّقان بالولايات والقدرات المتصلة بإدارة الموجودات ("عدم وضوح الولاية الخاصة بمسؤوليات إدارة الموجودات" و"عدم القدرة على إدارة الموجودات"). وبما أن بعض الولايات القضائية لديها آليات للمصادرة غير المستندة إلى إدانة والبعض الآخر لا توجد لديها آليات من هذا القبيل، فليس من المستغرب أن العوامل المتصلة بتوافر نظم للمصادرة غير المستندة إلى إدانة قد تلقت درجات متباينة من الدول المجيبة. ويشير التباين الكبير بين العوامل المتصلة بإدارة الموجودات إلى أن إدارة الموجودات التي تمثل عائدات فساد تشكل تحديات كبيرة لبعض الدول دون غيرها. وصنفت الدول المنخفضة الدخل والدول المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، التي ردت على أسئلة الدراسات الاستقصائية، العوامل الثلاثة المتصلة بإدارة الموجودات (التكاليف والولاية والقدرات) في القائمة على أنها إشكالية بدرجة أعلى من الدول المتوسطة الدخل من الشريحة العليا والدول المرتفعة الدخل.

47- ويبين الجدولان 9 و10 أدناه أهم العوائق (حسب متوسط الدرجات) بالنسبة لمختلف مجموعات الدول المجيبة استناداً إلى صفتها كولايات قضائية مختصة بموقع الموجودات أو كولايات قضائية مختصة بالمنشأ، وفقاً لما أشارت إليه تلك الدول في ردودها على الاستبيان الأول⁽¹⁸⁾.

الجدول 9

عناصر اعتبرت البلدان المصنّفة كولايات قضائية مختصة بموقع الموجودات عوائق رئيسية أمام استرداد الموجودات على الصعيد الدولي (الاستبيان الأول)

المرتبة	العائق	متوسط الدرجات (من 5)	عدد المجيبين ^(أ)
=1	التجميد والحجز والمصادرة: صعوبات في إثبات الصلة بين الموجودات والجريمة الجنائية	2,91	33
=1	التجميد والحجز والمصادرة: الاختلافات في متطلبات الإثبات ومعاييرها بين النظم القانونية	2,91	32
2	التحقيقات واقتفاء أثر الموجودات: صعوبات في تحديد هوية المالك المنتفع من عائدات الفساد المشتبه فيها والتحقق منها	2,85	33
3	التعاون الدولي: عدم الاستجابة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة أو رفضها بشكل أوسع من اللازم من قبل بلد موقع الموجودات	2,79	29

(أ) رد على ذلك ما مجموعه 34 دولة.

(18) إذا أبلغت الدولة عن مشاركتها في حالات في إطار عدة فئات، كأن تكون مثلاً بلد منشأ في حالة واحدة وبلد مقصد في حالة أخرى مختلفة، فإن ردودها على القسم المتعلق بالعوائق تدرج في كلا الجدولين. وحيثما اختيرت فئة "البلد الذي رفع دعوى قانونية لاسترداد عائدات الفساد" (إذا تم اختيارها على الإطلاق) - فإنها كانت تُختار عادة بالاقتران مع فئة "بلد المنشأ" أو فئة "بلد موقع الموجودات"، مع استثناءات قليلة تتصل بإجراءات استرداد الموجودات التي يرفع فيها بلد ثالث (لا دولة المنشأ ولا دولة المقصد) دعوى قانونية.

الجدول 10

عناصر اعتبرتها البلدان المصنفة كولايات قضائية مختصة بالمنشأ عوائق رئيسية أمام استرداد الموجودات على الصعيد الدولي (الاستبيان الأول)

المرتبة	العائق	متوسط الدرجات (من 5)	عدد المحيين ⁽¹⁾
1	التحقيقات واقتفاء أثر الموجودات: صعوبات في تحديد هوية المالك المنتفع من عائدات الفساد المشتبه فيها والتحقق منها	3,48	29
2	التعاون الدولي: عدم الاستجابة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة أو رفضها بشكل أوسع من اللازم من قبل بلد موقع الموجودات	3,47	30
=3	التجميد والحجز والمصادرة: الاختلافات في متطلبات الإثبات ومعاييرها بين النظم القانونية	3,38	29
=3	التعاون الدولي: المشاكل المتصلة بإنفاذ أوامر المصادرة غير المستندة إلى إدانة في ولاية قضائية أجنبية	3,38	24

(أ) رد على ذلك ما مجموعه 31 دولة.

48- وتبدو الصعوبات في إثبات الصلة بين الموجودات والجريمة الجنائية على رأس قائمة أهم العوائق التي تعترض بلدان موقع الموجودات والبلدان التي رفعت دعاوى قانونية لاسترداد الموجودات (في المركزين الأول والثالث على التوالي). وبالنسبة لبلدان المنشأ، وبصرف النظر عن المشاكل المتصلة بتحديد هوية المالك المنتفع والتحقق منها (في المركز الأول)، فإن عدم الاستجابة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة أو رفضها بشكل أوسع من اللازم من قبل بلد موقع الموجودات والاختلافات في متطلبات الإثبات ومعاييرها بين النظم القانونية هما العائقان الرئيسيان.

49- وسلطت البلدان من جميع الفئات الضوء على المشاكل المتصلة بإنفاذ أوامر المصادرة غير المستندة إلى إدانة في ولاية قضائية أجنبية باعتبارها عائقا هاما أمام استرداد الموجودات عبر الحدود.

خامسا - المسائل المتعلقة بجمع البيانات وأثر الجائحة

50- تضمن الاستبيان الثاني بشأن عمليات إعادة الموجودات للفترة 2020-2021 ثلاثة أسئلة جديدة تناولت أولا العقبات التي تعترض جمع البيانات، وثانيا التحديات المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وكانت وزارات العدل⁽¹⁹⁾ وأجهزة الشرطة⁽²⁰⁾ ومكاتب استرداد الموجودات⁽²¹⁾ وأجهزة النيابة العامة⁽²²⁾ من بين أكثر الهيئات المسؤولة عن جمع البيانات المتعلقة باسترداد الموجودات التي تردد ذكرها. وفيما يتعلق بالعقبات التي تعترض جمع البيانات، أشارت عدة دول إلى عدم وجود قواعد بيانات مركزية تحتوي على معلومات عن استرداد الموجودات⁽²³⁾، وأن غالبية المعلومات المتعلقة باسترداد الموجودات يلزم جمعها يدويا، الأمر الذي يستغرق وقتا أطول ويتطلب مزيدا من الموارد. وشملت العقبات الأخرى سرية الحالات

(19) بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، تشيكيا، الصين (بما في ذلك هونغ كونغ، الصين، وماكاو، الصين)، فرنسا، لكسمبرغ.

(20) أستراليا، تشيكيا، هونغ كونغ (الصين).

(21) إسبانيا، لكسمبرغ، ماكاو (الصين).

(22) بيرو، الكويت.

(23) البوسنة والهرسك، بيرو، تشيكيا، لكسمبرغ. وسلطت الدول الضوء على مسائل مختلفة، مثل نقص المعلومات عن جرائم محددة أو عدم وجود بيانات عن استرداد الموجودات في قواعد بياناتها القائمة.

أو عدم الكشف عن هوية المتهمين فيها⁽²⁴⁾، وعدم جمع البيانات عن التعاون الدولي⁽²⁵⁾، وعدم وجود هيئات مسؤولة عن جمع البيانات⁽²⁶⁾، والتحديات المتعلقة بهيكل الحكومات الاتحادية⁽²⁷⁾.

51- وفيما يتعلق بالتحديات المتعلقة بجائحة كوفيد-19، سلطت الدول الضوء على الصعوبات المتعلقة بالانتقال إلى استخدام نظم الاتصالات⁽²⁸⁾ وأشكال التعاون الرقمية مع الولايات القضائية الأخرى⁽²⁹⁾. وتبرز هذه التحديات أهمية بناء القدرات الرقمية للتخفيف من الآثار السلبية لحالات الطوارئ. وشملت التحديات الأخرى التأخير في الإجراءات القضائية⁽³⁰⁾ والتعاون في مجال المساعدة القانونية المتبادلة⁽³¹⁾، وعدم القدرة على السفر⁽³²⁾، وتعطل خدمات تسليم البريد على الصعيد العالمي⁽³³⁾. وسلطت بعض الدول الضوء أيضا على التحديات المتصلة بتقليص حضور الموظفين في المكاتب⁽³⁴⁾ والافتقار إلى المساعدة التقنية اللازمة لإجراء التحقيقات⁽³⁵⁾.

52- وتظل المعلومات المتعلقة بالثغرات والتحديات المستبانة ذات قيمة عند الاستعداد لحالات الطوارئ المحتملة في المستقبل التي قد تعطل العمليات العادية للهيئات الدبلوماسية والقضائية وهيئات إنفاذ القانون المعنية.

سادسا - النتائج والاستنتاجات الرئيسية

53- تمثل الاستبيانات الثلاثة أوسع عملية منهجية نُظِّمَتْ حتى الآن لجمع المعلومات مباشرة من السلطات الوطنية عن الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لاسترداد الموجودات المتصلة بجرائم الفساد. وفي حين أن المعلومات المجموعة لا تمثل، ولا ينبغي أن تُسَّرَ على أنها تمثل، حصرا شاملا لجميع حالات استرداد الموجودات ذات الصلة التي تقع ضمن الإطار الزمني لهذه الوثيقة ونطاقها، فإنها توفر مع ذلك عينة كبيرة من الحالات التي تقدم رؤى ثابتة قيمة عن الممارسات المتبعة في الجهود المبذولة عبر الحدود لضبط عائدات الفساد ومصادرتها وإعادةتها.

54- وتغند البيانات عدة افتراضات شائعة بشأن تنفيذ الفصل المتعلق باسترداد الموجودات من الاتفاقية، وهي أن قلة فقط من البلدان تشارك في جهود لاسترداد عائدات الفساد خارج حدودها، وأن من النادر جدا أن تعاد أي عائدات متأتية من الفساد إلى البلدان التي سُرقت منها أو البلدان التي لحق بها ضرر من الفساد. ويدل العدد الكبير من الردود الواردة من الدول على الاستبيانات الثلاثة على وجود اهتمام كبير بالموضوع.

(24) تايلند، تونس، تشيكيا، هنغاريا.

(25) تشيكيا.

(26) ألبانيا.

(27) أستراليا.

(28) تشيكيا، منغوليا، هنغاريا.

(29) أستراليا، مصر.

(30) بوركينا فاسو، فرنسا.

(31) تايلند، مصر.

(32) بوركينا فاسو، تونس، فرنسا.

(33) أستراليا، تايلند، لكسمبرغ.

(34) هنغاريا.

(35) تونس.

55- وأكد إجراء الدراسات الاستقصائية أيضا صعوبة جمع المعلومات المتعلقة بعمليات إعادة الموجودات على الصعيد الدولي والوصول إلى تلك المعلومات وتبادلها، مما يبرز الحاجة إلى نظم مركزية أكثر كفاءة لجمع البيانات على الصعيد القطري لتسجيل الموجودات المجمدة والمحجوزة والمصادرة والمعادة. وأكد هذا التحدي من جديد أهمية المبدأ التوجيهي 13 من الصيغة المنقحة لمشروع المبادئ التوجيهية غير الملزمة بشأن إدارة الموجودات المجمدة والمحجوزة والمصادرة: "يعد وجود نظم مركزية لتسجيل الموجودات وقواعد بيانات مركزية في جميع مراحل عملية إدارة الموجودات مقوما أساسيا للإدارة المسؤولة للموجودات المحجوزة والمجمدة والمصادرة. ولذلك، لعل الدول تود النظر في إنشاء نظم لتكنولوجيا المعلومات وقواعد البيانات اللازمة لتسجيل الموجودات، حسب الاقتضاء." (CAC/COSP/2019/16، المبدأ التوجيهي 13).

56- ويمكن تلخيص النتائج الرئيسية لعملية جمع البيانات على النحو التالي:

(أ) أصبحت الجهود المبذولة لاقتفاء أثر الموجودات المسروقة وضبطها عبر الحدود أكثر شيوعا إلى حد بعيد على مدى السنوات الثلاث عشرة الماضية، مع زيادة ملحوظة في أمثلة الحالات المكتملة لإعادة عائدات الفساد بين عامي 2017 و2021. ورغم أن عملية الاسترداد وإعادة ما زالت تشهد في جميع مراحلها تحديات كثيرة، فإن البيانات الجديدة تُظهر أن تسليط الأضواء لفترة طويلة على موضوع استرداد الموجودات في ساحات المجتمع الدولي قد حفز البلدان على العمل. ولم يعد من الممكن اعتبار استرداد عائدات الفساد على الصعيد الدولي حدثا نادرا؛

(ب) في حين أن المقصد النهائي للعائدات الإجرامية كثيرا ما يكون أكبر المراكز المالية العالمية أو الإقليمية، فإن بيانات الدراسات الاستقصائية تبين تنوعا في بلدان المقصد فيما يتعلق بالموجودات التي يسرقها الموظفون العموميون الفاسدون. وقد أبلغ ما مجموعه 33 بلدا من بلدان المقصد عن المشاركة في التعاون الدولي بشأن إعادة عائدات الفساد الأجنبي الموجودة في ولايته القضائية منذ عام 2010؛

(ج) أبلغت تسعة بلدان عن مشاركتها في جهود استرداد الموجودات عبر الحدود على جانبي العملية، أي بوصفها دول موقع الموجودات في بعض الحالات وبوصفها مصدرا للأموال المتأتية من الفساد في حالات أخرى. وتؤيد هذه النتيجة كذلك ما لوحظ من تزايد في عدد الدول المشاركة بأدوار مختلفة في الإجراءات المتخذة بموجب الفصل الخامس من الاتفاقية؛

(د) تُظهر بيانات الدراسة الاستقصائية وحدها أن 4,3 بلايين دولار من عائدات الفساد قد أعيدت إلى البلدان منذ عام 2010. وعلى الرغم من أن البيانات المتعلقة بعمليات إعادة ذات الصلة ليست شاملة، فإن بيان مقدار عائدات الفساد المرتبطة بإجراءات الاسترداد يقدم أرقاما جديدة عن حجم إجراءات الاسترداد المتخذة بموجب الفصل الخامس من الاتفاقية ومدى انتشارها على الصعيد العالمي؛

(هـ) يُبرز تحليل كيفية استهلال إجراءات ضبط الموجودات أهمية الجهود الاستباقية التي تبذلها بلدان المقصد لتعقب ما يُعثر عليه داخل ولاياتها القضائية من مكاسب محققة من الفساد الأجنبي، وبالتالي إنهاء الملاذات الآمنة للأموال المتأتية من الفساد. وقد استُهلّت إجراءات ضبط الموجودات في 35 في المائة من حالات إعادة الموجودات المبلغ عنها من خلال تحقيقات داخلية أجرتها سلطات إنفاذ القانون في دولة المقصد دون طلب من الخارج؛

(و) ظلت عمليات المصادرة الجنائية المستندة إلى إدانة أشيع الآليات القانونية ذكرا في مساعي استرداد الموجودات عبر الحدود، حيث استُخدمت فيما يزيد على نصف جميع الحالات المبلغ عنها (51 في المائة) تليها عمليات المصادرة غير المستندة إلى إدانة (30 في المائة) فالتسويات (22 في المائة)؛

(ز) مع تزايد عدد الدول المشاركة في عمليات استرداد الموجودات عبر الحدود، أصبح الاعتراف بالأحكام القضائية وأوامر المصادرة الأجنبية وإنفاذها أكثر أهمية لتجنب الازدواجية في جهود إنفاذ القوانين؛

(ح) على الرغم من أن عمليات اقتفاء أثر الموجودات المسروقة وضبطها وإعادتها (إذا استوفيت شروط معينة) تستغرق وقتا طويلا وتتطلب موارد كثيفة، فإنها لا تستغرق دائما عقودا. ففي أمثلة الحالات المستقاة من الاستبيان الأول، كان متوسط الفترة الزمنية بين الأمر بتجميد الموجودات وبدء إعادتها أقل من أربع سنوات، ومتوسط الفترة الزمنية بين الأمر بالمصادرة وبدء الإعادة يزيد قليلا عن سنتين؛

(ط) يجري إبرام اتفاقات بشأن نقل الموجودات المعادة واستخدامها، ولكن المعلومات المتوافرة عن هذه الاتفاقات ضئيلة في كثير من الأحيان. وقد أشارت الدول في 38 في المائة من جميع الأمثلة المبلغ عنها بشأن إعادة الموجودات إلى وجود شكل ما من أشكال الاتفاق على إعادة الموجودات أو صرف الأموال المعادة. ولم يُتَحِّ الاطلاع على الاتفاق المبرم (أو معلومات أخرى عن عملية الإعادة) للجمهور أو بناء على طلب إلا في 30 حالة من حالات إعادة الموجودات المبلغ عنها؛

(ي) كان أهم عائقين من العوائق التي أشارت الدول إلى أنها تعترض النجاح في استرداد الموجودات على الصعيد الدولي بموجب الفصل الخامس من الاتفاقية هما الشعور بعدم الاستجابة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة أو رفضها بشكل أوسع من اللازم من قبل بلد موقع الموجودات والصعوبات في تحديد هوية المالك المنتفع من عائدات الفساد المشتبه فيها والتحقق منها؛

(ك) أكدت الردود كذلك تزايد استخدام أسلوب المصادرة غير المستندة إلى إدانة وأهميته المحورية في قضايا استرداد الموجودات عبر الحدود التي تنطوي على عائدات فساد. وقد سُلِّط الضوء أيضا على المشاكل المتصلة بإنفاذ أوامر المصادرة غير المستندة إلى إدانة في ولاية قضائية أجنبية باعتبارها تمثل عائقا كبيرا أمام استرداد الموجودات عبر الحدود.

57- وقد أُرست البيانات التي جُمعت من خلال الاستبيانات الثلاثة معيارا هاما لتحليل العمليات المكتملة لإعادة الموجودات على الصعيد الدولي. ولعل المؤتمر يود، وهو يمضي قدما، أن ينظر في سبل تبسيط عملية جمع البيانات المتصلة باستعراض الفصل الخامس من الاتفاقية والعمليات الأخرى، مثل الاستبيانات التي حُلِّت من أجل هذه المذكرة. ولعل المؤتمر يود، على وجه الخصوص، أن ينظر في كيفية إدماج جمع البيانات المتصلة بالعمليات الناجحة لاسترداد الموجودات وإعادتها، بما في ذلك البيانات الخاصة بأحجام الموجودات المجمدة والمضبوطة والمصادرة والمعادة في سياق عمليات إعادة الموجودات المتصلة بجرائم الفساد، في عمليات جمع البيانات المضطلع بها في إطار الاستعراضات.

58- ولهذا الغرض، لعل الدول تود إنشاء نظم لجمع البيانات ومواصلة تزويد الأمانة بمعلومات عن العمليات المكتملة لإعادة الموجودات على الصعيد الدولي، بما في ذلك كجزء من تقاريرها المقدمة في إطار آلية استعراض التنفيذ ومتابعة الاستعراضات. وستُستخدم المعلومات المجموعة أيضا لتحديث قاعدة بيانات مرصد استرداد الموجودات التابع لمبادرة "ستار".

المرفق

ردود الدول على الاستبيانات

الدولة أو الولاية القضائية المحيية	الرد على الاستبيان (الاستبيان الأول، الاستبيان الثاني، الاستبيان الثالث)	أبلغت عن عمليات إعادة موجودات (نعم أو لا)
الاتحاد الروسي	الاستبيان الأول، الاستبيان الثاني، الاستبيان الثالث	نعم
أذربيجان	الاستبيان الثاني	لا
الأرجنتين	الاستبيان الأول	نعم
الأردن	الاستبيان الأول	نعم
أرمينيا	الاستبيان الأول، الاستبيان الثاني	لا
إسبانيا	الاستبيان الثاني	لا
أستراليا	الاستبيان الأول، الاستبيان الثاني	نعم
إسرائيل	الاستبيان الأول	لا
إسواتيني	الاستبيان الأول	لا
ألبانيا	الاستبيان الثاني، الاستبيان الثالث	لا
أوغندا	الاستبيان الأول	لا
أوكرانيا	الاستبيان الأول	لا
أيرلندا	الاستبيان الأول	لا
إيطاليا	الاستبيان الأول	نعم
باراغواي	الاستبيان الأول	لا
باكستان	الاستبيان الأول	نعم
البحرين	الاستبيان الأول، الاستبيان الثاني	نعم
البرازيل	الاستبيان الأول، الاستبيان الثالث	نعم
البرتغال	الاستبيان الأول، الاستبيان الثالث	لا
بروني دار السلام	الاستبيان الأول	نعم
بلغاريا	الاستبيان الأول	لا
بنغلاديش	الاستبيان الأول	نعم
بنما	الاستبيان الأول، الاستبيان الثالث	نعم
بوتسوانا	الاستبيان الأول	لا
بوركينافاسو	الاستبيان الثاني	لا
بوروندي	الاستبيان الثاني	لا
البوسنة والهرسك	الاستبيان الأول، الاستبيان الثاني	نعم
بولندا	الاستبيان الثالث	لا
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	الاستبيان الثاني، الاستبيان الثالث	لا
بيرو	الاستبيان الثاني	نعم
بيلاروس	الاستبيان الأول، الاستبيان الثالث	لا
تايلند	الاستبيان الثاني، الاستبيان الثالث	لا

الدولة أو الولاية القضائية المجيبة	الرد على الاستبيان (الاستبيان الأول، الاستبيان الثاني، الاستبيان الثالث)	أبلغت عن عمليات لإعادة موجدات (نعم أو لا)
تركمانستان	الاستبيان الأول، الاستبيان الثالث	لا
ترينيداد وتوباغو	الاستبيان الأول	نعم
تشيكيا	الاستبيان الأول، الاستبيان الثاني	لا
تونس	الاستبيان الأول، الاستبيان الثاني	نعم
الجزائر	الاستبيان الأول	لا
الجمهورية الدومينيكية	الاستبيان الأول	نعم
جمهورية كوريا	الاستبيان الأول، الاستبيان الثاني، الاستبيان الثالث	نعم
جمهورية مولدوفا	الاستبيان الثاني، الاستبيان الثالث	لا
جنوب أفريقيا	الاستبيان الأول	نعم
الدانمرك	الاستبيان الثالث	لا
دولة فلسطين	الاستبيان الأول	لا
رومانيا	الاستبيان الأول، الاستبيان الثاني، الاستبيان الثالث	نعم
سلوفاكيا	الاستبيان الثالث	لا
سنغافورة	الاستبيان الأول	نعم
السويد	الاستبيان الثالث	نعم
سويسرا	الاستبيان الأول، الاستبيان الثاني	نعم
سيشيل	الاستبيان الأول	لا
شيلي	الاستبيان الأول، الاستبيان الثالث	نعم
صربيا	الاستبيان الأول، الاستبيان الثاني	لا
الصين		
ماكاو، الصين	الاستبيان الأول، الاستبيان الثاني	نعم
هونغ كونغ، الصين	الاستبيان الأول، الاستبيان الثاني	نعم
العراق	الاستبيان الأول	لا
عمان	الاستبيان الأول	نعم
غواتيمالا	الاستبيان الأول	لا
غينيا - بيساو	الاستبيان الأول	لا
فرنسا	الاستبيان الأول، الاستبيان الثاني	نعم
الفلين	الاستبيان الأول	نعم
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	الاستبيان الأول	لا
فنلندا	الاستبيان الأول	لا
فييت نام	الاستبيان الأول	لا
قبرص	الاستبيان الثالث	لا
قطر	الاستبيان الأول، الاستبيان الثاني	نعم
قيرغيزستان	الاستبيان الأول	نعم
كازاخستان	الاستبيان الأول	نعم

الدولة أو الولاية القضائية المجيبة	الرد على الاستبيان (الاستبيان الأول، الاستبيان الثاني، الاستبيان الثالث)	أبلغت عن عمليات لإعادة موجودات (نعم أو لا)
الكرسي الرسولي	الاستبيان الأول	لا
كوستاريكا	الاستبيان الأول	لا
كولومبيا	الاستبيان الثالث	نعم
الكويت	الاستبيان الثاني، الاستبيان الثالث	نعم
لاتفيا	الاستبيان الأول	نعم
لبنان	الاستبيان الأول	نعم
لكسمبرغ	الاستبيان الأول، الاستبيان الثاني	نعم
ليتوانيا	الاستبيان الأول	لا
ليختنشتاين	الاستبيان الأول	نعم
ليسوتو	الاستبيان الأول	لا
مالطة	الاستبيان الثالث	لا
ماليزيا	الاستبيان الأول، الاستبيان الثالث	نعم
مصر	الاستبيان الأول، الاستبيان الثاني، الاستبيان الثالث	نعم
المغرب	الاستبيان الأول، الاستبيان الثالث	لا
مقدونيا الشمالية	الاستبيان الأول	لا
المكسيك	الاستبيان الأول	لا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	الاستبيان الأول	نعم
جزري (المملكة المتحدة)	الاستبيان الأول	نعم
جزيرة مان (المملكة المتحدة)	الاستبيان الأول	نعم
غيرنسي (المملكة المتحدة)	الاستبيان الأول	لا
منغوليا	الاستبيان الأول، الاستبيان الثاني، الاستبيان الثالث	نعم
موريشيوس	الاستبيان الأول	لا
ميانمار	الاستبيان الثاني، الاستبيان الثالث	لا
النمسا	الاستبيان الأول	لا
نيجيريا	الاستبيان الأول	نعم
نيوزيلندا	الاستبيان الأول	نعم
الهند	الاستبيان الأول	نعم
هنغاريا	الاستبيان الأول، الاستبيان الثاني، الاستبيان الثالث	نعم
الولايات المتحدة الأمريكية	الاستبيان الأول	نعم
اليابان	الاستبيان الأول، الاستبيان الثالث	لا
اليونان	الاستبيان الأول	لا